# نشـــرة

## الحملـة المدنيـة للإصلاح الإنتخابي

عدد: ١ شهر: آذار


## لماذا هذه النشرة؟

إنطلقت الحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي عام ٢٠٠٦ حيث كان هاجسها الأساسي تطوير القوانين الإنتخابية برلمانية كانت أم بلدية، لترتقي بالعملية الإنتخابية بشكل خاص وبالحياة السياسية بشكل عام الى مستوى أفضل.

تأتي هذه النشرة لتكون لسان حال هذه الحملة فتعبّر عن رأيها بكل ما له علاقة بالشأن الإنتخابي، فتلقي الضوء على نشاطاتها المتعددة وتشكّل مساحة فكرية إصلاحية، تعرّف الجمهور على الإصلاحات الإنتخابية والأسباب الموجبة للمطالبة بها اضافة الى التواصل معه ليكون مسانداً لها وشريكاً أساسياًفي طريق الإصلاح الطويل والمتعرّج.

**أسرة النشرة**

## كلمات متقاطعة في القاموس الإصلاحي

لا ضير في الإطراء بالرتب على الكتف أمام عمل متقن من حين الى آخر، فالحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي تستحق أكثر من ثناءً وأكثر من إطراء.

في جعبة الحملة المدنية سجل حافل بالإنجازات السابقة بعد الإنتخابات النيابية ٢٠٠٩ والتحضير للإنتخابات البلدية ٢٠١٠، منها إعداد مشروع متكامل حول قانون الإنتخابات البلدية والإختيارية، المساهمة في عدم تأجيل الإنتخابات الماضية، والتخطيط العملي للسنوات الثلاث التي تفصلنا عن الإنتخابات النيابية المقبلة. وربما أحد أهم الإنجازات يكمن في رفع مستوى الحديث العام عن الإصلاحات لاسيما النظام النسبي والكوتا النسائية، كما الضغط المكثف على الجهات المعنية في سياق المطالبة بالإصلاحات.

بين أمواج المراء الإصلاحي الرسمي والإهتراء المؤسساتي في معظم الملفات وعلى أغلب المستويات، تنشط حملتنا في طرح الحلول ومحاولة دفع عجلة الإصلاح نحو شاطئ الامان. وكل خطوة أمامية تقوم بها الحملة، تقابلها خطوتان رسميتان الى الوراء تؤخر مشوار الإصلاح في معظم الأحيان. انه التانغو النيابي البطيء، إذا لم نقل المعاكس، الذي ينتظر آخر لحظة قبل فوات الأوان ليقول ببراعة ببغائية: لقد فات الأوان!

فيرفع يديه مستسلماً كل مرة عند كل إستحقاق انتخابي بلدي او نيابي متمسكاً باللا حول واللا قوة....

انه مجلس «النصف وقت»، الذي ما برح يمارس هوايته المفضلة، رياضة الإقتصاد في تحمل المسؤوليات الإصلاحية ومزاولة الإنغماس في السياسة التقليدية ذات المصداقية المفقودة، تاركاً مصدر السلطة مركَز في أيادي زعماء الطوائف والسفارات العربية والأجنبية على أنواعها.

تلك هي الكلمات المتقاطعة في القاموس الإصلاحي التي تفضح الأدوار وتُسقط الأقنعة: فليعلم الناخب اللبناني، أو يثبت لنفسه ما كان يعرفه سابقاً، أن مندوبيه في المجلس النيابي يمشون على وتيرة سلحفاتية تعيق مسيرة الإصلاح الإنتخابي،

وليعلم المواطن أن حملتنا الإصلاحية، بنشاط أعضائها بين الجمعيات المختصة في المجتمع المدني، ماضية في تحديد الإصلاحات الواجب تبنيها، وفي العمل الدؤوب على إقناع النواب والضغط والمناصرة لإعتماد أسس وقوانين إنتخابية أكثر ديمقراطية تتماشى مع حاجيات البلد والمواطن.

**عماد عطاللـــه**

**السكرتير العام السابق في جمعية نحو المواطنية**

## الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي تنطلق من جديد

بعد الإنتهاء من الإنتخابات البلدية والإختيارية ٢٠١٠ وبعد عدد من الجلسات الداخلية المنظّمة التي مكّنت الحملة من تقييم ادائها في السنوات الاخيرة ورسم اهدافها وخططها للسنوات القليلة المقبلة التي تفصلنا عن الإنتخابات النيابية القادمة المزمع عقدها في ٢٠١٣، أطلقت الحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي الإصلاحات التي تتبناها وتعمل على إعتمادها، في مؤتمر صحفي خصَص لهذا الغرض بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ٢٠١٠ في فندق الموليداي-إن، بيروت.

حضر المؤتمر ممثلين عن بعض السفارات الأجنبيَة العاملة في لبنان وأيضا ممثلين عن منظمات غير حكومية دولية بالإضافة الى أعضاء الحملة وشخصيات آخرى.

أطلق السيد أوسامة صفا أمين عام الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات بإسم الحملة الإصلاحات المرجو إدخالها ضمن القانون الإنتخابي الجديد ، آملاً أن يتم إعتمادها لمصلحة تطوير العملية الإنتخابية وتأمين أكبر قدر ممكن من الشفافية والنزاهة وعدالة التمثيل.

# الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي،الى اين؟

إنطلاقاً من قناعة لدى أعضاء الحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي بأهمية التخطيط الإستراتيجي والتزاماً بتوصية الهيئة العامة للحملة بضرورة رسم مستقبلها في السنوات القليلة المقبلة التي تفصلنا عن الإنتخابات النيابية، واستناداً إلى اهمية التخطيط في عمل المجموعة،
تمّ تنظيم ورشة عمل داخلية بهدف وضع خطة إستراتيجية للحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي.
حضر اللقاء معظم اعضاء الحملة وقد عملوا على الاجابة على الأسئلة التالية
كما حدد الحضور الأهداف الإستراتيجية:

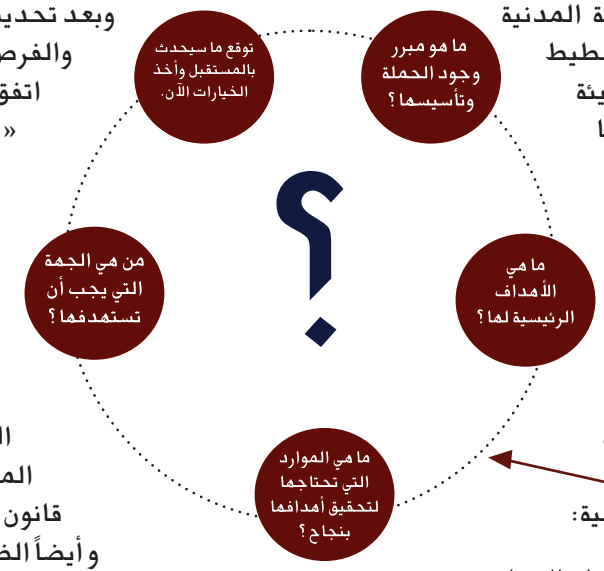


- المهمات
- تاريخ إتمام العمل
- الجهة المسؤولة
- كيفية التحقق من النجاح

وبعد تحديد نقاط القوة، نقاط الضعف المخاطر والفرص التي يجب ان تستفيد منها الحملة اتفق الحضور على أن تكون رسالة الحملة: «نحو قانون إنتخابي أفضل تمثيلا وأكثر ديموقراطية».
وهدفها الأساسي الوصول الى قانون إنتخابي ديموقراطي نيابي وبلدي، يمكنها بعد ذلك التركيز على التوعية على الإصلاحات الإنتخابية، ومن اجل تحقيق هذا الهدف ستعمل الحملة على عدّة وسائل اهمها الضغط على القوى السياسية باعتبارها المرجع الاساسي للتصويت والبتّ بأي قانون،
و أيضاً الظهور الإعلامي المكثّف بهدف تواصل اكبر واوسع مع المواطنين،
اضافة الى تنظيم عددمن النشاطات، واللقاءات والتحركات المناطقيّة.

# ما هي الهيئة المستقلة للإنتخابات ولماذا تطالب الحملة باعتمادها؟

تعريف الهيئة:
هي هيئة مستقلة عن جميع الادارات والمؤسسات العامة والرسمية، تعمل على ادارة وتنظيم الانتخابات العامة نيابية ام بلدية كانت.

**بعض المؤشرات عن ادارة العمليّات الانتخابيّة حول العالم:**

- ١٢٢ دولة في العالم تدير انتخاباتها هيئات مستقلة، مقابل ٥٤ دولة تدير انتخاباتها جهات أو ادارات حكومية (مثل لبنان الذي تدير انتخاباته وزارة الداخلية والبلديات)، ٢٨ دولة تتشارك في ادارة الانتخابات فيها جهات حكومية ومستقلة.
- ٦٠ دولة تعين فيها السلطة التشريعية أعضاء الهيئة، ٤٧ دولة يعين فيها رئيس الدولة أعضاء الهيئة (منها فلسطين)، ٤١ دولة الأحزاب السياسية تعين أعضاء الهيئة، ٣٥ دولة جهات قضائية، ٢٦ دولة السلطة التنفيذية، ١٦ دولة تعين فيها المعارضة اعضاء الهيئة، ١٥ دولة يختار فيها المجتمع المدني أعضاء الهيئة، ١١ دولة تعين فيها رئاسة الحكومة أعضاء الهيئة.

**في تكوينها بحسب اقتراح الحملة:**
تتألف الهيئة من ٩ اعضاء وتضم عدد من القضاة المحامين، والصحافيين اضافة الى عدد من النشطاء في المجتمع المدني.

أقسام الهيئة بحسب اقتراح الحملة:
- المكتب الرئيسي للهيئة، المكاتب الإنتخابيّة المناطقيّة التابعة للهيئة (تبعا لتقسيم الدوائر الانتخابية)،
- مكتب تنظيم اللوائح الإنتخابيّة، مكتب الإشراف المالي،
- مكتب تنظيم الإعلام والاعلان الإنتخابيين، مكتب التدريب والتأهيل

**في الاعمال الموكلة اليها بحسب اقتراح الحملة:**
- تنظيم الإنتخابات النيابيّة العامّة والفرعية والإنتخابات البلدية
- المراجعة الدوريّة لقوانين وإجراءات الإنتخاب
- تقديم إقتراحات إلى الحكومة تتعلق بالتشريعات الانتخابية أو التعديلات على قوانين الإنتخاب
- العمل على نشر الثقافة الإنتخابيّة لدى المواطنين
- التأكّد من قدرة جميع الناخبين على التواصل مع الهيئة المستقلّة، للإستفسار عن أيّ موضوع يرتبط بالعمليّة الإنتخابيّة، أو للحصول على ايّة إيضاحات حول الهيئة المستقلّة وعملها
- إعداد اللوائح الانتخابية النهائيّة او ما يعرف بلوائح الشطب ، وأيضا إعداد وطبع القسائم المطبوعة سلفا
- مراقبة ونشر جدول بالهبات والتبرّعات الرئيسيّة التي يحصل عليها كلّ مرشّح/ة أو مجموعة مرشحين
- مراقبة الإنفاق الانتخابي للمرشحين على الحملات الإنتخابيّة
- وضع تقارير دورية حول كيفيّة سير العمليّة الإنتخابيّة
- تدريب جميع العاملين في مختلف مراحل العمليّة الإنتخابيّة
- اعداد خرائط الدوائر الإنتخابيّة
- تعيين مراكز الإقتراع والتأكّد من سهولة وصول جميع الناخبين إليها، بما في ذلك ذوي الحاجات الخاصّة
- تعيين رؤساء الأقلام والكتّاب في جميع أقلام الإقتراع
- التأكّد من تأمين كلّ الموادّ التي تحتاجها أقلام الإقتراع طوال يوم الاقتراع
- مراقبة الإعلام والإعلان الإنتخابيين
- النظر في كافة النزاعات الناتجة عن العملية الانتخابية وإمكانية إحالتها الى المجلس الدستوري
- تكوين غرفة عمليات مشتركة مع القوى الأمنية المسؤولة عن أمن عمليات الإنتخاب
- تقديم تقاريرها الى رئيس الجمهورية ورئيسي مجلس النواب والوزراء وأيضا الى المجلس الدستوري
- تتمتع الهيئة بالشخصية المعنوية والتي تساعدها على إتمام عملها على اكمل وجه.

**إلتقت الحملة المدنية من اجل الاصلاح الانتخابي عضو تكتّل القوات اللبنانية النائب انطوان زهرا وعضو تكتل التغيير والاصلاح النائب ابراهيم كنعان وكان لها حديث مع كليهما حول الإصلاحات الانتخابية وموقفهما منها.**

ان المسار الإصلاحي الذي يشهده لبنان اليوم بحسب النائب كنعان سيظلّ يصطدم بالمصالح الشخصية للجهات السياسية والحزبية القائمة، حيث أنّ تحقيق الإصلاح الحقيقي مرتبط بالإرادة السياسية والوطنية معرباً عن تأييده لمعظم الإصلاحات التي كانت مطروحة على المجلس مؤخّراً.

وفي الحديث عن الإصلاحات بشكل مفصّل إعتبر النائب كنعان أن إعتماد النظام النسبي خطوة لا بد من تطبيقها في الإنتخابات القادمة، امّا عن شكل النظام النسبي الذي يتبناه فإعتبر ان هذا تفصيل يناقش لاحقاً، وفيما يخصّ الهيئة المستقلة لإدارة الإنتخابات، إعتبر النائب كنعان أنّها المبدأ الإصلاحي الأهم والضمانة الأساسية لنزاهة وصحة الإنتخابات، فاليوم تقوم وزارة الداخلية والبلديات بالدور المطلوب منها ولكن ما الضمانة في أن تظل هذه الوزارة تلعب هذا الدور بعد مجيء وزير آخر على رأس هذه السلطة؟

وفي ظل الحديث عن المساواة بين المواطنين اللبنانيين في الحقوق والواجبات إعتبر النائب كنعان انه لا بد من إعتماد الكوتا النسائية مرحلياً بهدف تشجيع العنصر النسائي اللبناني على المشاركة في الحياة السياسية وصنع القرار.

أما عند سؤاله عن تخفيض سن الإقتراع وإقتراع غير المقيمين فقد رفض النائب كنعان ربط هذين المبدئين الإصلاحيين مع بعضهما البعض بالرغم من تأييده لهما مؤكداً أنه يجب على وزارة الخارجية والمغتربين الموكلة بحسب القانون الإنتخابي النيابي ٢٠٠٨/٢٥ إعداد دراسة عن الإحتياجات اللوجستية والبشرية والمادية ،والإسراع في وضع التقرير النهائي أمام مجلس الوزراء من أجل الشروع في التحضير.

وعند الحديث عن سقف الإنفاق الإنتخابي والإعلام والإعلان الإنتخابيين، إعتبر كنعان أنّ المواد التي أدخلت الى القانون الإنتخابي الأخير خطوة إيجابية لكنها غير كافية، كما إعتبر أن هيئة الإشراف على الحملة الإنتخابية لم تقم بعملها بشكل كامل بغض النظر عن الأسباب.

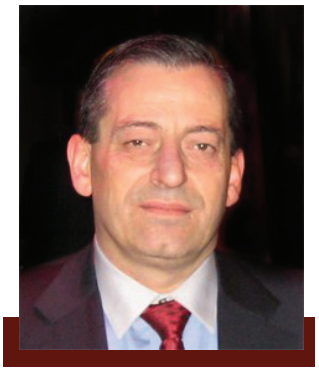

من جهته أكّد النائب أنطوان زهرا أن الإصلاحات التي اعتمدت في قانون الإنتخابات النيابية ٢٠٠٨/٢٥ كانت مشوّهة وغير كافية فقد كانت بمثابة تسوية بين قانون الستين ومشروع قانون هيئة بطرس،

أمّا اليوم وفي ظل حرص وزير الداخلية والبلديات على إعداد ما أوكل اليه من جهة إعداد مسودة مشروع قانون للإنتخابات النيابية القادمة من خلال إعداد ورش عمل متتالية حول المبادىء الإصلاحية التي يجب إدخالها على القانون الإنتخابي، كان للقوات اللبنانية مشاركة فاعلة في هذه الورش وقد أبدت رأيها بمعظم ما نوقش فيها خاصة فيما يتعلق بالتقسيم الإداري والنظام الإنتخابي مؤكداً أن القوات اللبنانية مع إعتماد النظام النسبي في ظل تقسيم لبنان الى ١٥ دائرة انتخابية اي تقسيم كل من المحافظات الى ٣ دوائر انتخابية،

أما في الحديث عن إقتراع غير المقيمين فقد إعتبر النائب زهرا أن الحجج التي سرّبت الى الإعلام من الجهات المختلفة هي حجج واهية وغير مقنعة، فمبدأ إقتراع غير المقيمين قد ورد في قانون الإنتخابات النيابية وأن القوات اللبنانية موقفها واضح من هذا الموضوع وهي تطالب بإنجاز العمل المطلوب من الإدارات والوزارات المختصة في أسرع وقت ممكن خاصة وانها كانت قد وجهتّ سؤالاً الى الحكومة متعلّق بتقرير وزارة الخارجية والمغتربين حول هذا الموضوع والذي كان من المفترض أن يصدر منذ فترة من الزمن وهي ما زالت جديّة في هذا الإتجاه وستواجه أي قرار غير قانوني بالطعن أمام المجلس،

واكمل زهرا مؤكدا أنه مع خفض سن الإقتراع الى ١٨ وهو يعمل جدياً الى إدخال هذا المبدأ حيّز التطبيق بالتزامن مع إعداد الأليات اللازمة الى إقتراع غير المقيمين.

اما في الحديث عن إنشاء هيئة مستقلة للإنتخابات فقد أكّد من جهته أنّها خطوة إيجابية لا بد من تطبيقها في القريب العاجل،

كما إعتبر ان المواد المتعلقة بالإعلام والإعلان الإنتخابيين الذين أدخلوا الى القانون الإنتخابي الأخير خطوة إيجابية ولكنه لا يمانع من تعديلهما وتطويرهما فيما لو طلب ذلك.

## سين ع جيم

لما النظام النسبي؟
لانه يضمن عدالة ودقّة في التمثيل

لما المطالبة بالدوائر الوسطى؟
لإعطاء قيمة صحيحة للصوت في ظل إعتماد النظام النسبي

الا تعتبر الكوتا النسائيا تمييزاً بين الجندرين؟
انها تمييز إيجابي لا بد من إعتماده مرحليا لاعطاء المرأة دفعة أمامية بإتجاه المشاركة في الحياة السياسية.

لماذا الاصرار على إقتراع غير المقيمين اللبنانيين؟
لانه حق مكتسب معطى لهم من خلال الدستور وفي القانون رقم ٢٠٠٨/٢٥ المادة ١١٤

هل يجب تخفيض سن الإقتراع الى ١٨؟
طبعا يجب تخفيض سن الإقتراع الى ١٨ من اجل إعطاء الفئة الشبابة الفرصة في المشاركة في الحياة السياسية

### الحملة في جولة على الرؤساء والمسؤولين

قامت الحملة بعدد من الزيارات على المسؤولين لإطلاعهم على موقفها من الإصلاحات الإنتخابية وعلى أهمية تبنّيهم لها في معرض التحضير للقانون الإنتخابي الجديد والذي على أساسه ستجري إنتخابات ٢٠١٣ .

**الحملة المدنية في قصر بعبدا:**

إلتقت الحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي فخامة الرئيس ميشال

سليمان في قصر بعبدا وعرضت عليه الاصلاحات التي تتبناها الحملة كما شكرته على تبنيه لأغلب الإصلاحات منوّهين بخطابه امام اللجنة اللبنانية في سويسرا.

بدوره إعتبر فخامته أن هذه الإصلاحات ضرورية ودعا الى الحفاظ على المناصفة دون أن يؤدي ذلك الى تطييف العمل السياسي ما يؤثر سلبا على عمل المؤسسات وبالتالي على مسيرة الديموقراطية في لبنان.

**الحملة المدنية في القصر الحكومي:**

أما لقاء الحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي مع رئيس الحكومة اللبنانية فكان مميّزاً حيث قام اعضاء الوفد الممثل للحملة بشرح الاصلاحات بشكل مفصّل وتم تركيز النقاش بشكل خاص حول موضوع الهيئة المستقلة للإنتخابات، حيث طلب رئيس الوزراء من الحملة القيام بدراسة شاملة لهذا الموضوع وعرضها عليه بعد ان إعتبر إنه من الممكن تمريرها ضمن القانون المزمع إصداره. وعلى هذا الأساس فقد قامت الحملة بالدراسة المعدَة أعلاه.( تقرأون بعض محتوياتها في الصفحة رقم ٢)

في السياق نفسه، إلتقى وفد من الحملة مستشار وزير الداخلية والبلديات السيد ربيع الشاعر حيث شكره على القيام بورش العمل للإستماع الى آراء جميع الأطراف المعنية في موضوع قانون الإنتخابات ودعوة المجتمع المدني الى هذه الورش .

تركز النقاش حول جميع الإصلاحات وإستبشر وفد الحملة خيرا بتوجهات وزارة الداخلية في هذا المجال، إذ انها تعمل على صياغة قانون عصري ديموقراطي يعتمد أغلب الإصلاحات الأساسية التي تطالب بها الحملة، ذلك قبل المدة الزمنية المتوقعة. وتم التأكيد في نهاية اللقاء على الشراكة الندية بين الحملة ووزارة الداخلية ممثلة بشخص الوزير كما تم التأكيد على إستمرار التواصل كلَ من موقعه .

اما في لقاء السيد هيثم جمعة مدير شؤون المغتربين في وزارة الخارجية اللبنانية، تركز النقاش حول موضوع إقتراع غير المقيمين وضرورة تطبيقه في إنتخابات ٢٠١٣ كما نصَ صراحة قانون الانتخابات رقم ٢٠٠٨/٢٥ . حيث شدّد وفد الحملة على أهمية هذا الإصلاح وتمنى على سعادته بذل كل الجهود الممكنة لتحقيق هذا المطلب القانوني، ووضعت الحملة خبراتها في هذا المجال أمام وزارة الخارجية معلنة عن إستعدادها التام للمساعدة في تقديم المشورة في أي صعوبة تقنية أو لوجستية قد تواجهها وقد تشكّل عائق امام إستكمال التحضيرات لتطبيق هذا الإصلاح في سنة ٢٠١٣ .

## نشاطات متفرقة

ضمن سلسلة النشاطات التي تقوم بها الحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي، عقدت الحملة لقاءاً خاصاً بالأحزاب في لبنان نهار الجمعة الواقع في ٢٥ شباط ٢٠١١ حيث ناقش الحضور اهمية الاصلاحات التي تطالب بها الحملة،

وقد خلص المجتمعون الى الاتفاق على اهمية وضرورة الوصول الى حياة سياسية سليمة تبدأ من خلال اقرار قانون انتخابات سليم، كما اضاء الحضور على ضرورة الإستمرار بالعلاقة بين أطراف المجتمع المدني جميعها وخصوصاً في ما بين الحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي والأحزاب.

كما عقدت الحملة لقاء خاص بالجامعات الرسمية والخاصة، حيث تم تعريف الحضور على اهم الإصلاحات الإنتخابية، وتوصّل الجانبين الى أهمية التعاون في ما بين الحملة والجامعات بغية إيصال هذه الإصلاحات الى أكبر عدد ممكن من الطلاب.

وتتمةً لسلسلة اللقاءات التي بدأت بها، عقدت الحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي الثلاثاء في ٢٢ شباط ٢٠١٠ لقاءاً موّسعاً مع النقابات واتحادات النقابات حيث حضر اللقاء ١٨ ممثل عن نقابة واتحاد فضلا عن حضور عدد من أعضاء الحملة.

تمحور اللقاء حول تعريف الحاضرين على الحملة وأسباب نشأتها إضافةً إلى إطلاعهم على الإصلاحات الإنتخابية التي تطالب بإدخالها الى قانون الإنتخابات وانتهى اللقاء بنقاش حول هذه الاصلاحات وبدورهم في تبنيها.

وقد اتفق الحضور على ضرورة الدخول الى النقابات كونهم فئة معنية بالإصلاح الإنتخابي وخاصة كون الهّم المعيشي والإجتماعي الذي يناضلون من اجل تحسينه مرتبط بشكل مباشر بنوعية السلطة المنتخبة، إضافةً إلى القيام بندوات داخل النقابات بمشاركة الإتحاد العمالي العام حول الإصلاحات الإنتخابية